

باريس، 24 حزيران/يونيو 2022

جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2022 دعوة لتقديم طلبات الترشيح

السيدات والسادة الكرام،

نعلن افتتاح باب الترشيح لجائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان "الحرية والمساواة والإخاء" لعام 2022، التي تسلّمها رئيسة الحكومة الفرنسية.

وترمي هذه الجائزة التي أُحدثت في عام 1988 إلى مكافأة الأنشطة الميدانية الفردية أو الجماعية التي تُقام في فرنسا أو خارجها، بغض النظر عن الجنسية أو الموقع الجغرافي، والتي تسعى إلى ترويج حقوق الإنسان أو حمايتها.

1 - الموضوع

تُكرّس نسخة عام 2022 لموضوع واحد وهو

الحقوق الجنسية والإنجابية وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية وحاملي صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى ومكافحة انعدام المساواة الجنسانية.

تندرج الحقوق الجنسية والإنجابية في مدونة حقوق الإنسان وتكتسي الخصائص نفسها، فهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة. ويسهم إحقاق هذه الحقوق في ممارسة الحريات الأساسية الأخرى وفي التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيّما الحق في حرمة الحياة الخاصة، والحق في الحماية من العنف، والحق في التعليم والمعرفة، والحق في المساواة، والحق في الحماية من جميع أوجه التمييز، والحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. ويعترف في هذا الصدد العديد من الصكوك والمعايير الدولية بمبادئ مهمة تتعلّق بالجنسانية والحياة الجنسية والإنجاب.

وعليه يحق لكل فرد بموجب القانون الدولي أن يتّخذ بحرية القرارات المتعلقة بحياته الجنسية وأن يتحكّم بها. وتتعلّق الحقوق الجنسية بالصحة وبالرفاه البدني والعقلي والاجتماعي على حدّ سواء. ويتمتع كلُّ فرد بموجب هذه الحقوق بحرية أن يختار ممارسة العلاقات الجنسية أم لا وأن يختار التوقيت وجنس شريكه. أمّا الحقوق الإنجابية المتعلقة بالخصوبة فتتطبق على الصحة الإنجابية أي الإخصاب والحمل والولادة وما إلى ذلك وكذلك على الصحة غير الإنجابية أي الإجهاض ومنع الحمل والعقم. وتتيح هذه

الحقوق للشخص أن يختار بحرية توقيت الإنجاب وعدد الأطفال الذي يرغب فيه والفترة الزمنية التي تفصل بين الولادات.

ومع ذلك يعجز المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية وحاملو صفات الجنسين وعديمو الرغبة الجنسية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في العديد من بلدان العالم عن ممارسة ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية بحرية. وتُعدُّ بالتالي ممارسة العلاقات الجنسية بين شخصين من الجنس عينه غير مشروعة في 69 بلدًا، ويبقى إخضاع مغايري الهوية الجنسانية للرعاية الطبية القاعدة المطبقة في عدد كبير من بلدان العالم وما تزال إجراءات تعديل الجنس المذكور على الأوراق الثبوتية محرّجة ومهينة في أغلب الأحيان. وليس بوسع النساء والفتيات في العديد من دول العالم أن يتحكمن بحياتهن الجنسية، ويقعن ضحايا العنف الجنسي والزواج القسري، ولا يستطعن أن يخترن بحرية الإنجاب أو عدمه أو عدد الأطفال أو أن يبحثن عن المتابعة التي يحتجن إليها في حال الإسقاط أو الحمل المعرّض للخطر أو صعوبات ما بعد الولادة. وما تزال بعض الدول تجرّم حالات التوليد الطارئة. ولا تحصل النساء الحوامل والنساء اللواتي بلغن مرحلة المخاض والأمهات الشابات عامةً على الخدمات الصحية الكافية. وما يزال الحيض وأثره في الحياة اليومية موضوعًا تتجاهله السلطات العامة على نطاق واسع. وتبقى الحياة الجنسية والإنجاب في الكثير من الأحيان خاضعة للرقابة ويعاقب عليها القانون.

ويجوز لأصحاب المشاريع المذكورة أدناه الترشّح لجائزة حقوق الإنسان لعام 2022:

- المشاريع المتعلقة بأنشطة التربية الجنسية وبرامج التوعية على الصحة الجنسية والإنجابية؛
- المشاريع الرامية إلى منع ومكافحة التمييز والتميز المتعلقين بالجنسانية والميول الجنسية والعنف المُمارس على النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية وحاملو صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى؛
- مشاريع مواكبة ودعم النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية وحاملو صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، كي يتمكن هؤلاء الأشخاص من التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية، وذلك من خلال تمكينهم من الانتفاع بالخدمات الصحية الجنسية والإنجابية ومساعدتهم على إحقاق حقوقهم بوجه خاص.
- المشاريع المتعلقة بأنشطة ترويج حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية وحاملو صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى وحمائنها، وإذكاء الوعي بالتمييز القائم على الرهاب من هؤلاء الأشخاص ومكافحته، واعتماد آليات لاحتضانهم ومواكبتهم، فضلًا عن مكافحة اعتبارهم يعانون من حالات مرضية، وما إلى ذلك.

وتكتسي هذه الجائزة بعدًا عالميًا، ويجب على المنظمات غير الحكومية أو الأفراد تقديم ترشيحهم للموضوع المقترح لعام 2022 بغض النظر عن الجنسية أو الموقع الجغرافي. ويجب أن يتضمن الترشيح عرض نشاط ميداني أو مشروع سينفّذ في فرنسا أو خارجها.

2 - تسليم الجائزة

سيُدعى الفائزون الخمسة إلى المشاركة في حفل توزيع الجوائز الرسمي في باريس. وسينال الفائزون ميداليات ويتقاسمون مكافأة قدرها سبعون ألف يورو تمنحها اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ مشاريعهم. ويمكن لهؤلاء الفائزين الخمسة اعتبار أنفسهم فائزين بجائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2022.

أما الفائزون الخمسة التالون فسينالون ميدالية "التنويه الخاص" يقدّمها إياها سفير فرنسا في بلدهم الأصلي.

3 - نظام الجائزة

يجب على المشاريع المرشحة أن تلتزم بنظام الجائزة، الذي يمكننا أن نرسله إليكم بناءً على طلبكم. كما يمكنكم الاطلاع عليه على موقع الإنترنت التالي:

<https://www.cncdh.fr/presentation-du-prix-des-droits-de-lhomme>

4 - ملف الترشيح

يجب أن يتضمن ملف الترشيح المحرر باللغة الفرنسية، ما يلي:

أ) رسالة ترشيح يوجهها رئيس المنظمة غير الحكومية العاملة أو المسؤول القانوني عنها، أو المرشح الفردي ويوقعها.

ب) ملف الترشيح، المرفق بهذه الدعوة لتقديم طلبات الترشيح الذي يمكن تنزيله من موقع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان: www.cncdh.fr/edition-2022-du-prix-des-droits-de-lhomme

ويبين هذا الملف أنشطة الجمعية أو الشخصية الفردية بالتفصيل.

ج) تعريف بالمنظمة غير الحكومية العاملة (النظام الأساسي، والمنجزات، إلخ) إذا جاز ذلك.

د) العنوان البريدي وتفاصيل الحساب المصرفي للمنظمة غير الحكومية أو المرشح الفردي.

ويجب على المرشحين إرسال ملفاتهم الكاملة، قبل الموعد النهائي لتقديم الطلبات في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى الأمانة العامة للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان على العنوان التالي:

À l'attention de Cécile RIOU-BATISTA, TSA 40 720 – 20 – CNC DH –
avenue de Ségur, 75 007 PARIS – France
– أو عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: prixdesdroitsdelhomme@cncdh.fr

وبعد إعلان لجنة التحكيم النتائج، ستقدم رئيسة الوزراء أو وزير آخر من وزراء الجمهورية الفرنسية جائزة عام 2022 للفائزين، في احتفال رسمي يقام في باريس في حدود 10 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الرجاء تعميم هذه الدعوة لتقديم طلبات الترشيح على نطاق واسع.
مع أطيب التحيات.

مغالي لافوركاد

الأمينة العامة للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان